استثناءات البنوك الإسلامية –الحوكمة الشرعية انموذجاً–

Exceptions for Islamic banks – shari'ah governance as a model-

د.عبيد محمد[1]، ط.د بشير لزعر الحسين[2]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، mohamed.abid@univ-msila.dz

[2] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، Elezaar2018@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/06/12 تاريخ القبول: 2021/06/27 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

تجتمع البنوك الإسلامية والتقليدية في قواعد الحوكمة البنكية، إلا أن خصوصية نشاط البنوك الإسلامية وطبيعة العلاقة التي تربط البنك بعملائه والمبنية على الرابط الشرعي أوجبت وجود قواعد وضوابط للحفاظ على هاته العلاقة يشار إليها بالحوكمة الشرعية، حيث هدفت الدراسة إلى الاطلاع على واقع الحوكمة الشرعية بمصرف السلام-الجزائر-، والتي توصلت إلى تحقيق البنك لنتائج جيدة لمؤشرات بنود هاته الحوكمة لسنة 2019.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، الحوكمة البنكية، الحوكمة الشرعية .

تصنيفات JEL : G34، G39

Abstract:

Islamic banks and traditional banks meet in the rules of banking governance, but the specificity of the activity of Islamic banks and the nature of the relationship that binds the bank to its customers, on the basis of the shari'ah connection, have Established rules and regulations to maintain this relationship, called shari'ah governance, where the study aims to see the reality of shari'ah governance in the Essalam_bank-Algeria, which achieved the good results of the bank for the indicators of these Elements of governance in 2019.

Keywords: Islamic Banks , Banking governance , shari'ah governance.

Jel Codes: G34 ،G39

عبيد محمد، mohamed.abid@univ-msila.dz

المنارة للاستشارات

ww

مقدمة:

بعد دراسة مسببات الأزمات العديدة التي تعرض لها النظام المالي العالمي، والتي عصفت بكبريات الشركات العالمية على غرار..... Enron. World com إلخ، إتضح أن الممارسات الغير أخلاقية خاصة في مجالي المحاسبة والتدقيق هي السبب الرئيس لهاته الأزمات، ودعت الحاجة الى وجود آلية لرقابة الأفراد، الشركات وحتى الحكومات، وتوصلت المنظمات والهيئات المالية والنقدية الدولية على غرار(صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) إلى ضرورة وجود آليات لحوكمة الشركات، حيث سجلت أول محاولة دولية لإصدار مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1991 واجري عليها تعديلات سنة 2004.

من جهة أخرى فقد جاءت المؤسسات المالية الإسلامية تلبية لجمهور الراغبين في التعامل المصرفي الإسلامي والذي يلغي التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاءا فيقتصر جوهر نشاطه على التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بالاستثمار في النشاط الحقيقي، وحتى لا تزيغ عن أهدافها ولا تفقد ثقة متعامليها تطلب الأمر وجود آلية أخرى كضمان اصطلح عليها الحوكمة الشرعية.

في الجزائر تم اعتماد أول بنك إسلامي سنة 1991 (بنك البركة الجزائري) ثم مصرف السلام الجزائري سنة 2008، وبغية دراسة واقع تطبيق الحوكمة الشرعية في الجزائر فقد تم طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع تطبيقات الحوكمة الشرعية في البنوك الجزائرية مصرف السلام-الجزائر- ؟

للإجابة على هاته الإشكالية قمنا بالتطرق إلى المحاور التالية:

- ❖ الإطار المفاهيمي للحوكمة الشرعية.
- ❖ الهيئات الدولية التي تعنى بالحوكمة الشرعية:
- ❖ تطبيقات الحوكمة الشرعية بمصرف السلام الجزائر.

أهمية الدراسة :

إن أهم ما مَيَّز الصناعة المالية الإسلامية إستنادها إلى الشريعة الإسلامية في كل تفاصيلها، وللحفاظ على هاته المكانة تظهر أهمية الدراسة بضرورة دعم مؤشرات ومبادئ

المنارة للاستشارات
ww

الحوكمة الشرعية لكي لا تزيغ هاته المؤسسات عن الشريعة الإسلامية وكي تحافظ على ما وصلت إليه من مكانة .

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- التطرق لمفهوم الحوكمة الشرعية مرورًا بمفاهيم كل من الحوكمة والحوكمة البنكية.
- التطرق إلى واقع الحوكمة الشرعية في الجزائر ممثلة بتطبيقاتها بمصرف السلام الجزائر.
- تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات لدعم تطبيق الحوكمة الشرعية بالجزائر.

1. الإطار المفاهيمي للحوكمة الشرعية

أدت الثغرات في النزاهة الشخصية والمهنية للمحاسبين وشركات المحاسبة وعملائها من الشركات إلى تقويض كبير للثقة بأسواق رأس المال وبالمؤسسات الرأسمالية الحديثة. ونتيجة لذلك، يجبر المستثمرون المؤسسات على تحسين سياسات الإفصاح وإعادة التفكير في علاقاتهم مع المراجعين وتقوية مجالس إدارة الشركات كجزء من إصلاح واسع النطاق لحوكمة الشركات (Vagada, 2014, p. 209) . كما أن تأثير الدين على المحاسبة ليست قضية تم اكتشافها في الأدبيات التقليدية، على الرغم من أنه من السهل رؤية كيف يمكن ربط الاثنين معًا (Lewis, 2001, p. 103). في الإسلام تحديدًا يلعب الدين دورًا مهمًا في تشكيل الممارسات المحاسبية (Baydoun, Sulaiman, Willett, & Ibrahim, 2018, p. ix). فعلى الرغم من أن حصة الأصول الإسلامية في إجمالي الأصول العالمية لا تزال منخفضة نسبيًا، إلا أن مبادئ التمويل الإسلامي جذبت اهتمام المزيد والمزيد من الباحثين وصناع السياسات من الشرق والغرب ومن الجنوب ومن الشمال. ويرجع ذلك إلى وجود حاجة متزايدة للنظر في العقود المالية التي تضمن استقرارًا ماليًا ومرونة أفضل استنادًا إلى آليات الحوكمة السليمة (Tarazi & Pejman, 2020, p. 01) .

1.1. مفهوم الحوكمة الشرعية :

للوصول إلى إعطاء مفهوم للحوكمة الشرعية نمر بالمفردات والمفاهيم التالية :

1.1.1. حوكمة الشركات :

المنارة للاستشارات

الحوكمة **لغة** لفظ الحوكمة يشير إلى الترجمة العربية للكلمة الانجليزية "**Gouvernance** " الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية، ومصطلح الحوكمة كمفهوم يتضمن العديد من الجوانب كالاتي (العابدي، 2016، صفحة 15):

- **الحكم:** ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك؛
- **الاحتكام:** ما يقاضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات ومن ثمة الحصول عليه من خلال تجارب سابقة؛
- **التحاكم:** طلبا للعدالة خاصة من انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

أما اصطلاحا فإن تداخل مفهوم الحوكمة في العديد من النواحي التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية والمالية أدى إلى صعوبة إيجاد مفهوم موحد يجمع كافة هاته الجوانب، إلا أن التعريف الأكثر اقتباسًا لحوكمة الشركات هو ذلك الذي قدمه Shleifer وVishny: "تهتم حوكمة الشركات بمشكلة الوكالة: الفصل بين الإدارة والتمويل، والمسألة الأساسية هي كيفية طمأنة الممولين بأنهم يحصلون على عائد على استثماراتهم المالية " (Ben Bouheni, Ammi, & Levy, 2016, p. 17). أما في الجزائر فقد أطلق مصطلح الحكم الراشد على حوكمة الشركات وقد عرفه ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الصادر في مارس 2009 بأنه: " فلسفة تسييرية ومجموعة من التدابير الكفيلة في آن واحد بضمان استدامة وتنافسية المؤسسة بواسطة:

- تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة .
- تقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، 2009، صفحة 16) .

2.1.1. الحوكمة البنكية:

باعتبار حوكمة الشركات بمفردها تؤثر بشكل كبير على عمل المنظمات (Vagada, 2014, p. ix). فقد تم تحديد الحاجة المتزايدة لحوكمة مجلس الإدارة في البنوك جنبًا إلى جنب مع إرشادات حوكمة الشركات الموصى بها في العديد من الدراسات الأكاديمية منذ الأزمة المالية العالمية، ويرجع ذلك، إلى حد كبير، إلى أن نقاط الضعف في حوكمة مجلس الإدارة ساهمت في ضعف أداء البنوك خلال فترة الأزمة (Erkens, Hung, & Matos, 2012, p. 407) ، ويعرفها بنك

المنارة للاستشارات
ww

التسويات الدولية على أنها "الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين (بن جروة و مخرمش، 2017)".

وتعتبر حوكمة الشركات في البنوك، أو الحوكمة المصرفية، عاملاً مهماً في الاقتصادات النامية لعدة أسباب (Ben Bouheni, Ammi, & Levy, 2016, p. 1/2).

- تتمتع البنوك بمكانة مهيمنة في تطوير النظم المالية للاقتصاد وهي محركات مهمة للغاية للنمو الاقتصادي.
- نظرًا لأن الأسواق المالية في الاقتصادات النامية عادة ما تكون متخلفة، فإن البنوك في هاته الاقتصادات عادة ما تكون أهم مصدر للتمويل بالنسبة لغالبية الشركات.
- بالإضافة إلى توفير وسيلة دفع مقبولة بشكل عام، فإن البنوك في البلدان النامية عادة ما تكون المودع الرئيسي لمدخرات الاقتصاد.
- قامت العديد من الاقتصادات النامية مؤخرًا بتحرير أنظمتها المصرفية من خلال الخوصصة. ونتيجة لذلك، حصل مديرو البنوك في هذه الاقتصادات على قدر أكبر من الحرية في كيفية إدارة بنوكهم.

3.1.1. الحوكمة الشرعية :

بداية فقد وثَّقت الأدبيات المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية أن أداء البنوك الإسلامية كان أقل تأثرًا بتداعيات الأزمة المالية العالمية مقارنة بنظيرتها التقليدية (Rosman, Wahab, & Zainol, 2014) و(hasan & Dridi, 2010) . وإن الباعث الحقيقي لهذا الأداء هو إستناد هاته البنوك للشريعة الإسلامية في كل تفاصيلها، للحفاظ على هاته المكانة كان لابد من إرساء قواعد وإرشادات كي لا تبتعد هاته البنوك عن هاته الشريعة، هو ما أصطلح عليها بالحوكمة الشرعية والتي عرفها مجلس الخدمات الإسلامية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية بأنّها " مجموعة من الترتيبات المؤسسية والتنظيمية التي تضمن المؤسسات المالية الاسلامية من خلالها وجود رقابة مستقلة وفعالة على الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية على إصدار القرارات والقرارات الشرعية ذات الصلة (Famawati, Abidin, & Osman, 2020, p. 04)" وهذا التعريف يتطلب:

المنارة للاستشارات
ww

- ❖ وجود مجموعة من التدابير المؤسسية والتنظيمية : مجلس إدارة، وهيئة شرعية، وقسم الشريعة، وقسم التدقيق الداخلي؛
- ❖ مراقبة فعالة ومستقلة فيما يتعلق بالالتزام بالشريعة؛
- ❖ الإعلانات الشرعية ونشر المعلومات والمراجعة الشرعية الداخلية - الجوانب المسبقة والجوانب اللاحقة لإطار الالتزام والامتثال للشريعة (بوهراوة و بوكروشة، 2015، صفحة 108) .

2.1. أهمية الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية :

تكمن أهمية الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق الآتي (عزايزية و يوسفي، 2017، صفحة 05):

- ✓ ضمان الالتزام الصارم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية إن على مستوى المبادئ الكلية، وكذا الأحكام التفصيلية المتعلقة بمعاملات المؤسسات المالية الإسلامية.
- ✓ تعزيز الاستقرار المالي، وكسب ثقة أصحاب المصالح لإعطاء مصداقية للمؤسسة المالية الإسلامية.
- ✓ الالتزام بالأساسيات العامة للحوكمة وانضباط الواجبات الائتمانية في المعاملات المصرفية الإسلامية، وإعمال القيمة المضافة المتعلقة بالجانب الشرعي للحوكمة.

3.1. أهداف الحوكمة الشرعية :

لعل أهم أهداف الحوكمة في المصارف الإسلامية تتمثل فيما يلي (مشعل، 2010، صفحة 05) :

- تعزيز مسؤولية الإدارة في تنفيذ المعاملات طبقا للشريعة الإسلامية (انجاز جميع الأعمال طبقا للشريعة الإسلامية)؛
- تعزيز الاستقلالية، الموضوعية في إبداء الرأي الشرعي من جهات التدقيق الشرعي؛
- تحقيق العدالة بين جميع الأطراف، الإدارة، المساهمون، ذوو العلاقة (العملاء، الموظفون، جهات التدقيق الخارجي)؛
- تعزيز الفصل بين السلطات و الوظائف المتعارضة لضمان آليات واضحة لتحمل المسؤولية و المساءلة؛

المنارة للاستشارات
ww

- استكمال الإطار المؤسسي الداعم لتطبيق الأهداف الأخرى، ويضم إنشاء المؤسسات وإصدار التشريعات؛
- سيادة القانون، وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود تشريع حكومي يلزم باستكمال المؤسسات و التشريعات و تطبيقها في واقع المؤسسات المالية.

2. الهيئات الدولية التي تعنى بالحوكمة الشرعية:

1.2. مجلس الخدمات المالية الإسلامية:

1.1.2 التعريف بالمجلس:

هي هيئة دولية واضعة للمعايير، تهدف إلى تطوير وتعزيز متانة الصناعة المالية الإسلامية واستقرارها، وذلك بإصدار معايير احترازية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاعات الصيرفة الإسلامية، وأسواق رأس المال، والتكافل(التأمين التكافلي)، كما يقوم بأنشطة بحثية وتنسيق مبادرات حول القضايا المتعلقة بهذة الصناعة، فضلا عن تنظيم حلقات نقاشية وندوات ومؤتمرات علمية للسطات الرقابية وأصحاب المصالح المهتمين بهذه الصناعة (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2021). تم تأسيس المجلس في عام 2002 بكوالالمبور- ماليزيا-. يضم 187 عضوًا بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية، إلخ. (57 هيئة تنظيمية ورقابية، 8 منظمات حكومية دولية و122 جهة فاعلة في السوق وبنكًا تعمل في 43 سلطة قضائية).

2.1.2. المبادئ الإرشادية للحوكمة الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية :

رغم أن مبادئ ومعايير الحوكمة الصادرة عن كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة بازل موجهة لكل الشركات والمؤسسات التي تدار من قبل مجالس إداراتها نيابة عن قطاع المساهمين -وهو ما ينطبق أيضا على المؤسسات المالية الإسلامية – إلا أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وجد أنه من الأفضل أن يصدر معيارا مستقلا لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية يأخذ في الاعتبار ما صدر من معايير دولية ويضيف عليها بعض المعايير التي تتناسب مع خصوصية عمل المؤسسات المالية الإسلامية وفى مقدمتها التأكيد على التزامها بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والإفصاح عن هذا الالتزام لأصحاب المصالح، حيث أصدر معيارًا لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية في ديسمبر 2006، تحت ما يسمى بالمبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، وقد ألزم هذا المعيار المؤسسات المالية الإسلامية تأكيد التزامها بنصوص هذه المبادئ الإرشادية أو تقديم شرح واضح لأصحاب المصالح عن أسباب عدم

المنارة للاستشارات
ww

التزامها بهذه المبادئ، وفيما يلي عرض للمبادئ الإرشادية التي أصدرها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بخصوص إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية (زيدان، 2011، صفحة 739):

- **المبدأ الأول:** يجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تضع إطارا لسياسة ضوابط إدارة شاملة تحدد الأدوار والوظائف الاستراتيجية لكل عنصر من عناصر ضوابط الإدارة والآليات المعتمدة لموازنة مسؤوليات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تجاه مختلف أصحاب المصالح، ويقصد بعناصر ضوابط الإدارة كل من مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، الإدارة التنفيذية، هيئة الرقابة الشرعية، مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين، كما يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اعتماد التوصيات ذات العلاقة التي تتضمنها معايير ضوابط إدارة مؤسسات متعارف عليها دوليا مثل مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي.
- **المبدأ الثاني:** يجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تتأكد من أن إعداد تقارير معلوماتها المالية وغير المالية يستوفي المتطلبات التي تنص عليها المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا، على أن تكون مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، والتي تسري على قطاع الخدمات المالية الإسلامية وتعتمدها السلطات الإشرافية في الدولة المعنية.
- **المبدأ الثالث:** يجب على المؤسسات المالية الإسلامية الإقرار بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر ذات العلاقة، ووضع الوسائل الكافية لضمان المحافظة على هذه الحقوق وممارستها، وعليه يجب على هذه المؤسسات أن تتحمل مسؤولية ائتمانية تجاه أصحاب حسابات الاستثمار بصفتها مضاربا في أموالهم، مع الإفصاح والشفافية عن المعلومات في الوقت الملائم.
- **المبدأ الرابع:** يجب على المؤسسات المالية الإسلامية اعتماد إستراتيجية استثمار سليمة تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار (آخذين في الحسبان التميز بين أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة) إضافة إلى اعتماد الشفافية في دعم العوائد.

المنارة للاستشارات
ww

- **المبدأ الخامس:** يجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تضع آلية مناسبة للحصول على الأحكام الشرعية من المختصين بها، والالتزام بتطبيق الفتاوى ومراقبة مدى الالتزام بالشريعة في جميع نواحي منتجاتها وعملياتها ونشاطاتها.
- **المبدأ السادس:** يجب على المؤسسات المالية الإسلامية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها المنصوص عليها في قرارات علماء الشريعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ويجب عليها أن تتيح للجمهور الاطلاع على هذه الأحكام والمبادئ، ويتطلب ذلك اعتماد هذه المؤسسات على الشفافية في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.
- **المبدأ السابع:** يجب على المؤسسات المالية الإسلامية توفير المعلومات الجوهرية والأساسية حول حسابات الاستثمار التي تديرها لأصحاب حسابات الاستثمار وللجمهور بالقدر الكافي وفى الوقت المناسب، ويتطلب ذلك توفير المعلومات لأصحاب حسابات الاستثمار حول طرق حساب الأرباح وتوزيع الموجودات إستراتيجية الاستثمار وآليات دعم العوائد، كما يتطلب ذلك توفير المعلومات لأصحاب حسابات الاستثمار حول أسس توزيع الأرباح قبل فتح حساب الاستثمار والإعلان عن حصة كل من المؤسسة وأصحاب حسابات الاستثمار في الأرباح حسب مقتضيات عقد المضاربة.

2.2. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

1.2.2. التعريف بالهيئة:

منظمة دولية غير ربحية داعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست بموجب اتفاقية التأسيس التي وقعها عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 26 فبراير 1990م في الجزائر. وقد تم تسجيل الهيئة في 27 مارس 1991م بدولة البحرين بصفتها منظمة دولية مستقلة أين يقع مقرها الرئيس (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2021)، لها منجزات مهنية على رأسها إصدار 100 معيار حتى الآن في مجالات عديدة (المحاسبة، المراجعة، أخلاقيات العمل والحوكمة، المعايير الشرعية)، والتي اعتمدتها العديد من البنوك المركزية والسلطات المالية في العديد من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية، كما تحظى الهيئة بدعم عدد كبير من المؤسسات ذات الصفة الاعتبارية حول العالم (200 عضواً من أكثر من 45 بلداً) من بينها البنوك المركزية، السلطات الرقابية شركات المحاسبة والتدقيق (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2021)، تطبق معايير الهيئة حاليا المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في مختلف أنحاء العالم والتي وفرت درجة متقدمة من التجانس للممارسات المالية

المنارة للاستشارات
ww

الإسلامية على مستوى العالم كما أن الهيئة عضو في المجموعة الاستشارية حول الأدوات والمعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية ,(AAOIFI)) 2014)

2.2.2. معايير الحوكمة الصادرة عن الهيئة :

قدمت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إرشادات حول الحوكمة الشرعية من خلال نشر سبعة معايير للحوكمة. الهدف الرئيسي من إنشاء هذه المعايير هو تأكيد الوظيفة الفعالة لنظام المؤسسات المالية الإسلامية بتشجيع الشفافية والتأكد من تطبيق هاته المؤسسات لحوكمة شركات جيدة تنبع من إمتثالها للشريعة الإسلامية .Elgattani, 2018, p) (27 . وفيما يلي عرض مختصر لهاته المعايير (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2015، صفحة 1134/1043):

- **معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 01 تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها(إعادة تصنيف):** الغرض من هذا المعيار هو وضع قواعد وإرشادات بشأن تعريف هيئة الرقابة الشرعية وتعيين أعضائها وتكوينها والتقرير الصادر عنها لضمان التزام المؤسسات في جميع معاملاتها وعملياتها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- **معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 02 الرقابة الشرعية (إعادة تصنيف)** : هو وضع قواعد وإرشادات بشأن مساعدة هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسات في أداء الرقابة الشرعية للتأكد من التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسب ما جاء في الفتاوى والقرارات والارشادات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة.
- **معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 03 الرقابة الشرعية الداخلية:** يهدف هذا المعيار إلى وضع قواعد وإرشادات حول الرقابة الشرعية الداخلية لدى المؤسسات التي تزاول أعمالها وفقًا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- **معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 04 لجنة المراجعة والحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية:** الغرض من هذا المعيار التعريف بدور لجنة المراجعة

المنارة للاستشارات
ww

والضوابط (اللجنة) ومسؤوليتها في المؤسسات المالية الإسلامية، كما يبين شروط تكوين اللجنة ويحدد المتطلبات التي يجب أن تتوافر في اللجنة لكي تكون فعالة.

- **معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 05 استقلالية هيئة الرقابة الشرعية :** يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد والإرشادات اللازمة لمساعدة هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في الجوانب المتعلقة باستقلاليتها وكيفية مراقبة تلك الاستقلالية، ومعالجة المسائل المتعلقة بها.
- **معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 06 بيان مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية:** يهدف البيان بصفة عامة إلى تعزيز كفاءة المؤسسات المالية الإسلامية في استخدام الموارد الاقتصادية وإلى تكريس مسؤولية القوامة على تلك الموارد، وقد احتوى على 12 مبدأ.
- **معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 07 المسؤولية الاجتماعية للشركة السلوك والافصاح في المؤسسات المالية الإسلامية :** يهدف هذا المعيار إلى تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركة من منظور المؤسسات المالية الإسلامية، وإبراز المعايير الإلزامية والموصى بها لتطبيق تلك المسؤولية في مختلف الجوانب المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية. وإيضاح الصيغ الملائمة للإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية بحيث تصبح متاحة لجميع الأطراف المعنية بأنشطة هاته المؤسسات.

3. تطبيقات الحوكمة الشرعية بمصرف السلام-الجزائر- :

قمنا في هذا المحور بإعطاء مفهوم للبنوك الإسلامية ثم تقديم عام لمصرف السلام-الجزائر-لنصل إلى دراسة حالة حول تطبيقات الحوكمة الشرعية بهذا المصرف.

1.3. القوانين المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر:

صدر أول نص قانوني ينظم الصيرفة الاسلامية في الجزائر في العدد 73 من الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادر في 2018/12/09 النظام رقم 18-02 المؤرخ في: 2018/11/04 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية والذي يحتوي على 12 مادة حاول فيها القائمون على الشق التشريعي اعطاء مفاهيم حول هاته العمليات ومحاولة ضبطها (النظام رقم 18-02 ، 2018، الصفحات 20-21-22) . ثم النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 والذي يحدد

المنارة للاستشارات
ww

العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية والذي بموجبه تم تدارك الأخطاء العديدة التي وردت في النظام 18- 02 حيث تضمن 24 مادة، حددت هدف هذا النظام المادة الأولى كما عددت المادة الرابعة المنتجات المالية الإسلامية على النحو التالي المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، وكذا حسابات الودائع وعرفتها المواد من 05 إلى12، كما أوجبت المادة 15 البنوك الراغبة في القيام بهاتة العمليات إنشاء هيئة رقابة شرعية وحددت عدد أعضائها ب03 أعضاء على الأقل، في المادة 17 عُرِف شباك الصيرفة الإسلامية ضمن البنوك ونصت على استقلاليته عن الهياكل الأخرى للبنك ويتضمن ذلك الفصل الكامل بين محاسبة الشباك الإسلامي وباقي هياكل البنك، أما المادة 18 فقد نصت في اطار فصل الشباك الإسلامي عن باقي هياكل البنك بهيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك. الغت المادة 23 أحكام النظام 18-02. (النظام 20-02، 2020، صفحة من 32 إلى 35).

2.3. تعريف البنوك الإسلامية:

بداية فالتمويل الإسلامي يعرف على أنه التطبيق العملي للمبادئ القانونية والاقتصادية المنبثقة عن الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات (Hajjar, 2019, p. 02)، وقبل التطرق الى إعطاء مفهوم للبنوك الإسلامية يشار إلى أنه من الخطأ حصر الاقتصاد الإسلامي في البنوك الإسلامية، إلا أنه لا بد من الاعتراف بأنّ حركة البنوك الإسلامية تمثل أهم وأكبر إنجازات الاقتصاد الإسلامي (كامل، 1997، صفحة 04) . وقد تعددت التعاريف التي أعطيت للبنوك الإسلامية باختلاف مشارب الباحثين فيها فغلب الشق الشرعي على الاقتصادي تارة بينما طغى الاقتصادي في أخرى، وفيما يلي عرض لبعض هاته التعاريف:

- هي المؤسسات المصرفية التي تقبل الودائع حيث يشمل نطاق أنشطتها جميع الأنشطة المصرفية المعروفة حاليًا، باستثناء الاقتراض والإقراض على أساس الفائدة، تقوم بتعبئة الأموال على أساس عقد المضاربة أو الوكالة. ويمكنها أيضًا قبول الودائع تحت الطلب، وتقدم الأموال على أساس تقاسم الأرباح والخسائر ويتم ذلك وفق مبادئ الشريعة الإسلامية (Jarhi & Munawar, 2001, p. 01).
- مؤسسة مالية تقوم بمعاملات مالية مشتقة من الشريعة الإسلامية أو النظرية الاقتصادية الإسلامية. حيث تشترك مع نظيرتها التقليدية بتقديم خدمات مصرفية

المنارة للاستشارات
ww

تقليدية مثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير...إلخ، وتنفرد ببعض الخدمات الإسلامية كمختلف التمويلات (Hunt-Ahmed, 2013, p. 01).

أو كتعريف آخر هو مؤسسة مالية ربحية تحاول تجسيد أحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاتها، فتتعدى نماذج الوساطة التقليدية إلى وساطة مالية استثمارية، وتبتعد عن التعامل بالفوائد الربوية إلى مبادئ المشاركة في الربح والخسارة، والتغلغل في الاقتصاد الوهمي إلى بناء اقتصاد حقيقي، والجانب اللا أخلاقي في المعاملات إلى المعاملات الأخلاقية، مع تفعيل دورها تجاه المجتمع.

3.3. التعريف بمصرف السلام-الجزائر-:

مصرف السلام –الجزائر- مؤسسة مالية إسلامية يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته كثمرة عمل للتعاون الجزائري الإماراتي، تم تأسيسه في 2006/06/08 و بدأ مزاولة نشاطه في 2008/10/20 برأس مال مكتتب و مدفوع قدره 7.2 مليار دج، ليتم رفعه في سنة 2018 إلى 10 مليار دج، أي ما يعادل 140مليون دولار أمريكي .

يعتبر البنك من أوائل البنوك الإسلامية الناشطة في شمال إفريقيا حيث دخل السوق المصرفية الجزائرية بعد بنك البركة ويهدف إلى بلوغ الريادة من خلال تقديم خدمات مبتكرة موجهة لكبار المستثمرين ولشريحة الأفراد، بغية ضمان التطبيق السليم للأحكام الشرعية ومواجهة التحديات المستقبلية في السوق المصرفية المحلية، الإقليمية والدولية بالأداء الحسن والمتميز والتركيز على تعظيم مردودية العميل والمساهم على حد سواء .تقدر حصة بنك السلام من إجمالي القطاع المصرفي ب 02 بالمائة فيما تقدر حصته من القطاع المصرفي الخاص ب 08 بالمائة وهذا حسب إحصائيات 2012 (مصرف السلام الجزائر، 2021).

4.3. تطبيقات الحوكمة الشرعية بمصرف السلام-الجزائر-:

للوصول إلى واقع تطبيقات الحوكمة الشرعية بمصرف السلام الجزائري اعتمدنا على نتائج دراسة مشتركة بين المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي نشرت في تقرير معنون ب **'ممارسات حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية لسنة 2017'** جرى تجميع مؤشر حوكمة الشركات بهاته الدراسة باستخدام المعلومات المتاحة للجمهور والتي قام بنشرها 77 بنكا إسلاميا في شتى أنحاء العالم(لم تشمل الدراسة المصارف الجزائرية) وشملت قضايا حوكمة الشركات ما هو شائع في المصارف التقليدية والإسلامية وما هو فريد للمصارف الإسلامية هذا بعد مراجعة الدراسات السابقة والتقارير المتعلقة بحوكمة الشركات

المنارة للاستشارات
ww

بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص حيث ركزت على ستة محاور ضمن حوكمة الشركات وهي: مجلس الإدارة، لجان المجلس، التدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية، حوكمة إدارة المخاطر، الحوكمة الشرعية، الشفافية والإفصاح.

في إطار كل محور من المحاور الستة نجد ستة بنود على سبيل المثال بنود محور الحوكمة الشرعية هي كالتالي: عدد أعضاء الهيئة الشرعية، مهمات الهيئة الشرعية، المراجعة الشرعية/ قسم التدقيق/وحدة التدقيق، بيان باستخدام الدخل المحظور، عدد اجتماعات هيئة الرقابة

رقم البند	البنود الرئيسة للحوكمة الشرعية	المصادر و المراجع	المعايير	تطبيقات البنود الستة للحوكمة الشرعية على مصرف السلام –الجزائر – لسنة 2019

الشرعية، الأعضاء الذين ليس لديهم خلفية شرعية (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، 2020).

وباعتبار الدراسة لم تشمل المصارف الجزائرية ارتأينا دراسة محور الحوكمة الشرعية وبنوده الستة حيث قمنا بتجميع المعلومات المتاحة للجمهور الموجودة بالموقع الالكتروني الرسمي لمصرف السلام-الجزائر- وتقريره السنوي لسنة 2019 المتعلقة بالحوكمة الشرعية، ولتحسين موثوقية المعلومات قام الباحثان كل على حدى بالاطلاع على المعلومات ومقارنتهما للتأكد من صحتها، وفيما يلي جدول يوضح نتائج الدراسة :

الجدول(1): الحوكمة الشرعية بمصرف السلام الجزائري: البنود، المصادر والمراجع، المعايير.

المنارة للاستشارات
ww

01	عدد أعضاء الهيئة الشرعية	AAOIFI 2010	• أعضاء أو أكثر الإجابة (1) • خلاف ذلك (0)	الإجابة 1
02	مهام الهيئة الشرعية	2009IFSB	• مهام الهيئة محددة الإجابة (1) • خلاف ذلك (0)	الإجابة 1
03	أعضاء الهيئة (ليس لهم حق التصويت) دون خلفية أساسية عن الشرعية	IFSB 2009	• بالطبع (1) • خلاف ذلك (0)	الإجابة 1
04	عدد اجتماعات الهيئة الشرعية	IFSB 2009	• أكثر من 6 اجتماعات (1) • خلاف ذلك (0)	الإجابة 0
05	المراجعة الشرعية/القسم/إدارة التدقيق	AAOIFI 2010 IFSB 2009	• يكشف عنها (1) • بخلاف ذلك (0)	الإجابة 1
06	بيان بشان استخدام الدخل المحظور	AAOIFI 2010	• بالطبع (1) • خلاف ذلك (0)	الإجابة 0
نسبة تطبيق البنود الرئيسة للحوكمة الشرعية بمصرف السلام -الجزائر-				**% 66.67**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الموقع الرسمي لمصرف السلام و تقريره السنوي لسنة 2019.

1.4.3. تحليل النتائج: فيما يلي تحليل نتائج حسب كل بند من بنود الجدول

- **نتائج البند الأول:** بحسب معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) الصادرة سنة 2010 فان عدد أعضاء الهيئة الشرعية يجب أن يكون أو يساوي أو أكثر من ثلاثة أعضاء. بالاطلاع على تقرير بنك الدراسة هناك خمسة أعضاء للهيئة الشرعية وبالتالي استوفى بنك الدراسة شروط البند الأول.

المنارة للاستشارات
ww

- **نتائج البند الثاني:** بحسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) الصادرة سنة 2009 فان مهام الهيئة الشرعية يجب أن تحدد بدقة. بالاطلاع على الموقع الرسمي لبنك الدراسة وتقريره السنوي لسنة 2019 هناك إشارة إلى مهام الهيئة وبالتالي استوفى بنك الدراسة شروط هذا البند .
- **نتائج البند الثالث:** بحسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) الصادرة سنة2009 على البنك التنويع في اختصاصات أعضاء الهيئة الشرعية بدمج أعضاء ليس لديهم خلفية شرعية. بالاطلاع على السيرة الذاتية لأعضاء الهيئة الشرعية المفصح عنها في التقرير السنوي لسنة 2019 بالصفحة 20 لبنك الدراسة نجد أن الأعضاء تنوعت دراستهم بين الدراسة الشرعية والمالية وبالتالي استوفى البنك شروط البند الثالث .
- **نتائج البند الرابع:** بحسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) الصادرة سنة2009 فان عدد اجتماعات أعضاء الهيئة الشرعية يجب أن يساوي على الأقل ستة اجتماعات سنويا. لم يفصح الموقع الرسمي لبنك الدراسة لا في الموقع الرسمي ولا في التقرير السنوي لسنة 2019 عن عدد الاجتماعات أعضاء الهيئة الشرعية وبالتالي البنك لم يستوفي شروط هذا البند .
- **نتائج البند الخامس:** بحسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) الصادرة سنة2009 وكذا معايير هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) الصادرة سنة 2010 يجب أن تكون للبنك إدارة أو وحدة تدقيق شرعية. أشار الموقع الرسمي لبنك الدراسة بالتفصيل إلى وحدة التدقيق الشرعي وبالتالي استوفى البنك شروط البند الخامس .
- **نتائج البند السادس:** بحسب معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) الصادرة سنة 2010 على البنك ان يفصح عن استخدام الدخل المحظور. لم يشر لا الموقع الرسمي لبنك الدراسة ولا التقرير السنوي لسنة 2019 إلى بيان باستخدام الدخل المحظور.

حصل بنك الدراسة على إجمالي 4 من 6 مؤشرات ايجابية لبنود الحوكمة الشرعية أي 66.67 بالمائة وهي نسبة جيدة تعكس اهتمام البنك بمحور الحوكمة الشرعية إلا أنها تحتاج إلى

المنارة للاستشارات
ww

تعزيز للبنود التي سجلت مؤشرات سلبية فعلى البنك الإفصاح عن عدد اجتماعات أعضاء الهيئة الشرعية كما عليه الإشارة في تقريره السنوي إلى بيان باستخدام الدخل المحظور.

الخاتمة:

أَوْجَدَتْ الصناعة المالية الإسلامية وعلى رأسها البنوك الإسلامية موقعًا مرموقاً لها على الصعيد الدولي، خاصة بعدما عصفت مختلف الأزمات وتحديدًا الأزمة المالية العالمية بمبادئ النظام المالي العالمي. وإن أهم ما أوصلها إلى ما وصلت إليه إستنادها إلى الشريعة الإسلامية في كل تفاصيلها، مقتضى ذلك يوجب على أقطاب هاته الصناعة دعم مؤشرات ومبادئ الحوكمة الشرعية لكي لا تزيغ مؤسساتها عن هاته الشريعة وكي تحافظ على ما وصلت إليه من مكانة.

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وما خلصت إليه من استنتاجات سنحاول عرض بعضها، والتي نراها مناسبة لحل المشكلات وتذليل العقبات التي تواجهها الحوكمة الشرعية، ويمكن الاستفادة منها بمثابتها حلول مستلهمة من واقع الدراسة البحثية:

النتائج : توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- الحوكمة الشرعية أهم مؤشرات الحوكمة للبنوك الإسلامية وعلى هاته الأخيرة الاهتمام أكثر بهذا المؤشر؛
- الحوكمة الشرعية تحافظ على جميع مصالح الأطراف ذوي العلاقة بالبنك الإسلامي؛
- يعتبر مصرف السلام-الجزائر- نموذج جيد للحوكمة الشرعية في الجزائر؛
- هناك عدة مؤشرات تدل على تغير النظرة الجزائرية للصيرفة الإسلامية ولعل القوانين والتشريعات الأخيرة على غرار القانون 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية خير دليل على ذلك، وهو ما ينم عن الرغبة في توجيه الاهتمام نحو الصيرفة الإسلامية لأهميتها الكبيرة في جذب جزء هام من الأموال المتداولة خارج النطاق البنكي.

التوصيات : خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات لعل أهمها ما يلي:

- الإفصاح التام والكامل تعزيز للحوكمة الشرعية وزيادة للثقة بين البنك وعملائه من جهة وبينه وبين مختلف الأطراف ذوي العلاقة من جهة أخرى؛
- ضرورة تثمين الأبحاث العلمية بمختلف الملتقيات الوطنية والدولية حول موضوع الحوكمة الشرعية واعتماد مخرجاتها لبناء لوائح واطر تنظيمية تخدم مجال الصيرفة الإسلامية؛

المنارة للاستشارات
ww

❖ إتمام إصدار القوانين المنظمة لنشاط البنوك الإسلامية في الجزائر للمساعدة في توجيه معاملاتها بما يتلائم ومتطلبات الشريعة الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع :

1. (AAOIFI). (2014). *The official website*. Retrieved from AAOIFI and IASB Achieve Higher Levels of Cooperation: http://www.aaoifi.com/en/news/aaoifi iasbachieve-higher-levels-of-cooperation.html

2. Baydoun, N., Sulaiman, m., Willett, R., & Ibrahim, S. (2018). *Principles of Islamic Accounting*. Singapore: John Wiley & Sons.

3. Ben Bouheni, F., Ammi, C., & Levy, A. (2016). *Banking Governance, Performance and Risk-taking: Conventional Banks Vs Islamic Banks*. First Edition, John Wiley & Sons.

4. Elgattani, T. (2018). AAOIFI Governance Disclosure in Islamic Banks: Its Determinants and Impact on Performance. .phd thesis, University of Portsmouth.

5. Erkens, D., Hung, M., & Matos, P. (2012). Corporate governance in the 2007–2008 financial crisis: evidence from financial institutions worldwide 389–411. *Journal of Corporate Finance. j18*, 389-411.

6. Famawati, D., Abidin, N., & Osman, A. (2020). Shariah governance in Islamic banks: Practices, practitioners and praxis. . *Global Finance Journal, 100555. Published by Elsevier.*

7. Hajjar, M. (2019). *Islamic Finance in Europe: A Cross Analysis of 10 European Countries*. Springer.

8. hasan, M., & Dridi, J. (2010). The effects of the global crisis on Islamic and conventional banks: a comparative study. Papers 1–46. *IMF Working*, 1-46.

9. Hunt-Ahmed, K. (2013). *Contemporary Islamic Finance. Hoboken*. NJ: John Wiley & Sons.

10. Jarhi, M., & Munawar, I. (2001). Islamic banking: Answers to some Frequently Asked Questions. *IRTI, IDB, Occasional Paper*, p. No°04.

المنارة للاستشارات

ww

11. Lewis, M. (2001). Islam and accounting. (T. &. Francis, Ed.) *Accounting Forum. 25, 25*(02), 103-127.

12. Rosman, R., Wahab, N., & Zainol, Z. (2014). Efficiency of Islamic banks during the financial crisis: an analysis of middle eastern and Asian countries. Pac. Basin Financ. J. 28, 76–90. *Pac. Basin Finance. j.28*, 76-90.

13. Tarazi, A., & Pejman, A. (2020). Special issue on Islamic banking: Stability and governance. *Global Finance Journal*, 1-5. doi:https://doi.org/10.1016/j.gfj.2020.100540

14. Vagada, B. (2014). *Enterprise governance. Management for Professionals.* London U.K: Springer .

15. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. (25 مارس, 2020). تم الاسترداد من الموقع الرسمي: http://www.cibafi.org/controlpanel/Documents/Library/Pdf/18.1.2018ARABICCIBAFI-TheWorldBankCGReport.pdf.

16. النظام 20-02. (24 مارس, 2020). *العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية*. الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد16.

17. النظام رقم 18-02 . (09 ديسمبر, 2018). *المتضمن قواعد العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية*. الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

18. حكيم بن جروة، و عبلة مخرمش. (10 أكتوبر, 2017). *الحوكمة في المؤسسات المصرفية –محدداتها، معاييرها وتطبيقها- مع الإشارة لحالة الجزائر، خزانة المعرفة في المالية الإسلامية –IFIKR-*. تم الاسترداد من http://ifikr.isra.my

19. دلال العابدي. (2016). حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية – دراسة حالة شركة اليانس للتأمينات الجزائرية – . الجزائر: أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة.

20. سارة عزايزية، و رفيق يوسفي. (29/28 نوفمبر, 2017). مداخلة حول تطبيق الحوكمة في المؤسسات المالية الاسلامية-تجربة البنك الاسلامي الاردني. الجزائر: ملتقى وطني حول الحوكمة في المؤسسات المالية الاسلامية جامعة سوق اهراس.

المنارة للاستشارات

ww

21. سعيد بوهراوة، و حليمة بوكروشة. (جوان, 2015). حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية: تجربة البنك المركزي الماليزي. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*.

22. صالح كامل. (أكتوبر, 1997). تطور العمل المصرفي الإسلامي -مشاكل وآفاق-. جدة-المملكة العربية السعودية-: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، محاضرة الشيخ صالح كامل رحمه الله في حفل تكريمه بمناسبة فوزه بجائزة البنك الإسلامي للتنمية في البنوك الإسلامية.

23. عبد الباري المدير العام لرقابة للاستشارات بريطانيا مشعل. (27/26 ماي, 2010). تحديات ومعوقات الحوكمة المالية الإسلامية (دراسة اعدت بتمويل من مركز المشروعات الدولية الخاصة في واشنطن-CIPE-). واشنطن- و م أ-: المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية.

24. مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (19 04, 2021). الصفحة الرئيسية. تم الاسترداد من http/:www.ifsb.org/ar_index.php.

25. محمد أحمد زيدان. (08/07 ديسمبر, 2011). مداخلة بعنوان أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني. ملتقى التأمين التعاوني،الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل.

26. مصرف السلام الجزائر. (25 مارس, 2021). *الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائر: http://www.alsalamalgeria.com/ تاريخ الاطلاع 2019/07/20.* تم الاسترداد من http://www.alsalamalgeria.com

27. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2015). *معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات*. المنامة-البحرين-: دار الميمان للنشر والتوزيع.

28. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (05 03, 2021). *الموقع الرسمي*. تم الاسترداد من حول الهيئة: http://aaoifi.com/about-aaoifi/

29. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (05 03, 2021). *الموقع الرسمي*. تم الاسترداد من الصفحة الرئيسية: http://aaoifi.com/

المنارة للاستشارات

ww